# تقرير يتناول
# معاناة سكان الوحدات السكنية المدمرة خلال العدوان الحربي 2014

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
P.C.H.R.
(مؤسسة أهلية) - (NGO) - فلسطين

# 4 أعوام بلا مأوى ملائم

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| مقدمة | 4 |
| سياسة تدمير المساكن خلال العدوان الحربي ٢٠١٤ | 6 |
| تأخير إعمار الوحدات السكنية المدمرة | 8 |
| التحديات التي تواجه عملية إعمار المساكن المدمرة | 10 |
| معاناة العائلات التي ما زالت تعيش في مساكن مؤقتة | 19 |
| معاناة سكان الوحدات السكنية المدمرة في ضوء القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان | 27 |
| التوصيات | 28 |

# مقدمة

يتناول هذا التقرير المأساة الإنسانية لآلاف المواطنين الذين ما زالوا يعيشون في مساكن مؤقتة بسبب عدم الشروع في اعادة اعمار أو اكتمال إعمار مساكنهم التي دُمرت خلال العدوان الحربي الإسرائيلي عام ٢٠١٤. ويسلط التقرير الضوء على معاناة هؤلاء الأفراد الذين يحيون ظروفاً معيشية قاسية ويفتقدون للمأوى الملائم للعام الرابع على التوالي، وهو ما يحول دون قدرتهم على استئناف حياتهم الطبيعية، ويحرمهم من التمتع بالحياة الكريمة.

ويستعرض التقرير بدايةً سياسة القوات الإسرائيلية المحتلة التي اتبعتها خلال العدوان الحربي الشامل على قطاع غزة، والتي تعمدت من خلالها استهداف منازل السكان، كما عملت على تدمير أحياء سكنية بالكامل على رؤوس ساكنيها، حيث أدت هذه السياسة إلى تدمير آلاف المساكن، التي تراوحت أضرارها بين التدمير الكلي والتدمير الجزئي.

ويعرض التقرير لمدى التقدم في عملية اعمار المساكن المدمرة، مؤكداً أن عملية اعمار المساكن تسير بوتيرة بطيئة، حيث ما زالت آلاف الوحدات السكنية التي تعرضت للتدمير خلال العدوان الحربي مدمرة، ولم يتم الشروع في إعادة اعمارها، كذلك ما يزال العمل جارٍ في اعمار آلاف الوحدات السكنية، وذلك رغم مرور أكثر من ٤ أعوام على انتهاء العمليات الحربية في قطاع غزة.
ويعدد التقرير التحديات التي تواجه عملية إعمار المساكن المدمرة، ويُرجع أسباب تأخير اعمار تلك المساكن إلى سببين رئيسيين: الأول، القيود المفروضة على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة وفشل آلية الاعمار (GRM) في تلبية احتياجات إعادة إعمار المساكن؛ والثاني، تخلف المانحين عن الوفاء بالتزاماتهم المالية الخاصة بإعادة اعمار المساكن المدمرة.

ويستعرض التقرير معاناة العائلات التي ما زالت تعيش في مساكن مؤقتة وتعاني ظروفاً معيشية قاسية، وتفتقد للمأوى الملائم، مسلطاً الضوء على عدم قدرة العائلات على تسديد ايجار الوحدات السكنية المؤقتة في ظل عجز وكالة الغوث عن تقديم المساعدة النقدية لتلك العائلات منذ أكثر من ٥ شهور، وعدم ملائمة الوحدات السكنية المؤقتة لتلك لعائلات، وتشتت أفراد العائلات التي فقدت مساكنها في مناطق مختلفة بعد أن كانت تجمعها وحدات سكنية متجاورة.

ويؤكد التقرير أن استمرار معاناة السكان وحرمانهم من العودة إلى مساكنهم يعتبر انتهاكاً صارخاً لحقهم في التمتع بالمأوى الملائم. كما يعد ما تقوم به إسرائيل من تدمير لمنازل المواطنين في قطاع غزة خرقاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني، وتحديداً اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على القوة المُحتلة هدم أملاك المواطنين سكان المنطقة المحتلة. كذلك يتناقض الحصار المفروض على قطاع غزة، وفرض قيود على دخول مواد البناء، وحرمان السكان من بناء منازلهم، مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

## أولاً: سياسة تدمير المساكن خلال العدوان الحربي 2014

عمدت قوات الاحتلال الاسرائيلي خلال العدوان الحربي الشامل على قطاع غزة إلى استهداف منازل السكان المدنيين، كما قامت بتدمير أحياء سكنية بالكامل على رؤوس ساكنيها، وقد بلغ عدد الوحدات السكنية المتضررة خلال العدوان، وفقاً لتوثيق وزارة الأشغال العامة والإسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي «UNDP» ووكالة الغوث «UNRWA» ١٧١،٠٠٠ وحدة، صنفت أضرار ١١،٠٠٠ (٦,٤٪) وحدة سكنية بأنها تدمير كامل، ٦،٨٠٠ (٤,٠٪) ضرر بليغ غير قابل للسكن، ٥،٧٠٠(٣,٣٪) وحدة سكنية ضرر جزئي بالغ، و١٤٧،٥٠٠ (٨٦,٣٪) وحدة سكنية ضرر جزئي طفيف[1].

**جدول (١) يبين حجم دمار الوحدات السكنية خلال العدوان الحربي ٢٠١٤**

| البيان | تدمير كلي | ضرر بليغ | ضرر جزئي | ضرر طفيف | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| العدد | ١١,٠٠٠ | ٦,٨٠٠ | ٥,٧٠٠ | ١٤٧,٥٠٠ | ١٧١,٠٠٠ |
| النسبة المئوية | ٦,٤٪ | ٤,٠٪ | ٣,٣٪ | ٨٦,٣٪ | ١٠٠٪ |

1 - Shelter Cluster Fact sheet, October 2018/11/15 ,2018. See:
https://www.sheltercluster.org/palestine/documents/shelter-cluster-fact-sheet-october2018-

ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومؤسسات حقوق الانسان في قطاع غزة أدى العدوان الحربي إلى تدمير ٣١،٩٣٩ منزلاً، منها ٨،٣٦٢ منزلاً دمرت بشكل كلي، و٢٣،٥٧٧ منزلاً أُصيبت بأضرار جزئية. وتأوي المنازل المدمرة ٤٣،٧٣٥ أسرة، تتكون من ٢٥٠،٦٣٠ فرداً، من بينهم ٦٧،٣٧١ من النساء، و١٢٤،٥٢٨ من الأطفال[٢].

ويعود سبب الاختلاف في حصر عدد المنازل المدمرة بين توثيق مؤسسات حقوق الانسان من ناحية والجهات الحكومية والدولية من ناحية أُخرى إلى عاملين أساسين، أولهما اعتماد الجهات الحكومية والدولية في حصرها لعدد المنازل السكنية على الوحدة السكنية، بمعنى احتواء المنزل السكني في كثير من الأحيان على أكثر من وحدة سكنية «شقة»، بينما اعتمدت مؤسسات حقوق الانسان على المنزل السكني كوحدة سكنية واحدة رغم احتوائه على أكثر من شقة سكنية، وهذا ما يفسر زيادة عدد الوحدات السكنية في توثيق الجهات الحكومية والدولية عن توثيق مؤسسات حقوق الانسان. وثاني هذه العوامل اختلاف فئات التصنيف، ففي حين تصنف مؤسسات حقوق الانسان المنازل المتضررة الى فئتين: تدمير كلي وتضرر جزئي، فإن تصنيف الجهات الحكومية والدولية ينقسم الى ٤ فئات: تدمير كامل، ضرر بليغ غير قابل للسكن، ضرر جزئي بليغ، ضرر جزئي طفيف، وهذا ما يفسر الاختلاف والتفاوت في اعداد المنازل المتضررة.

**شكل (١) يوضح حجم دمار الوحدات السكنية خلال العدوان الحربي ٢٠١٤**

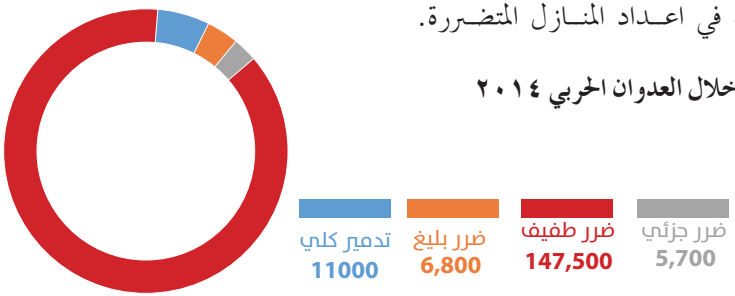


٢ – العدوان في أرقام، تقرير يوثق حصيلة الضحايا والخسائر المادية التي لحقت بالمدنيين وممتلكاتهم خلال الفترة من ٧ تموز حتى ٢٢ آب ٢٠١٤ على أيدي قوات الاحتلال الاسرائيلي أو في مواجهتها، منظمات حقوق الانسان في قطاع غزة، ٢٠١٥. للمزيد راجع الموقع الالكتروني للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان:
http://www.pchrgaza.org/files/2015/report_staics_2014.pdf

## ثانياً: تأخير إعمار الوحدات السكنية المدمرة

ما زالت آلاف الوحدات السكنية التي تعرضت للتدمير خلال العدوان الحربي الشامل على قطاع غزة مدمرة، ولم يتم الشروع في إعادة اعمارها، كذلك ما يزال العمل جارٍ في اعمار آلاف الوحدات السكنية، وذلك رغم مرور أكثر من ٤ أعوام على انتهاء العدوان.

ووفقاً لبيانات وزارة الأشغال العامة والإسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي «UNDP»، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «UNRWA»، فإن نسبة ما تم اعادة اعماره من الوحدات السكنية المتضررة جراء العدوان الحربي بلغت ٥٩,٨٪، بواقع ١٠٢,٢٧٢ وحدة سكنية من أصل ١٧١،٠٠٠ وحدة سكنية. ووفقاً لنفس الاحصائيات فإن نسبة ما تم اعادة اعماره من الوحدات السكنية المتضررة كلياً بلغت ٦٩,٧٪، وبواقع ٧,٦٦٦ وحدة سكنية من أصل ١١،٠٠٠ منزل، وجاري تنفيذ إعادة بناء ٦٦١ وحدة سكنية (٨,١٪)، ويتوفر تمويل لبناء ٥٦٠ وحدة سكنية (٢,٥٪)، فيما ظلت ٢,١١٣ (٢٢,٩٪) وحدة سكنية من دون تمويل. كما تم إعادة إعمار ٩٤,٦٠٦ وحدة سكنية (٥٩,١٪) من الوحدات السكنية المتضررة جزئياً (غير قابل للسكن، بليغ، طفيف)، وجاري إعادة اعمار ٩,٢٦٢ وحدة سكنية (٥,٧٪)، ولا يتوفر تمويل لإعادة اعمار ٥٦,١٣٢ وحدة سكنية (٣٥,٢٪)[3].

3 - Shelter Cluster Fact sheet, october 2018/11/15 ,2018. See: https://www.sheltercluster.org/palestine/documents/shelter-cluster-fact-sheet-october2018-

جدول (٢) يبين مدى التقدم في اعادة اعمار المنازل المدمرة

| البيان | العدد | اكتمال الاعمار | جاري العمل | يوجد تمويل | الفجوة | نسبة المنجز |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تدمير كلي | ١١،٠٠٠ | ٧,٦٦٦ | ٦٦١ | ٥٦٠ | ٢,١١٣ | ٪٦٩,٧ |
| ضرر جزئي | ١٦٠,٠٠٠ | ٩٤,٦٠٦ | ٩,٢٦٢ | — | ٥٦,١٣٢ | ٪٥٩,١ |
| الإجمالي | ١٧١،٠٠٠ | ١٠٢,٢٧٢ | ٩,٩٢٣ | ٥٦٠ | ٥٨,٢٤٥ | ٪٥٩,٨ |

شكل (٢) يوضح مدى التقدم في اعادة اعمار المنازل المدمرة

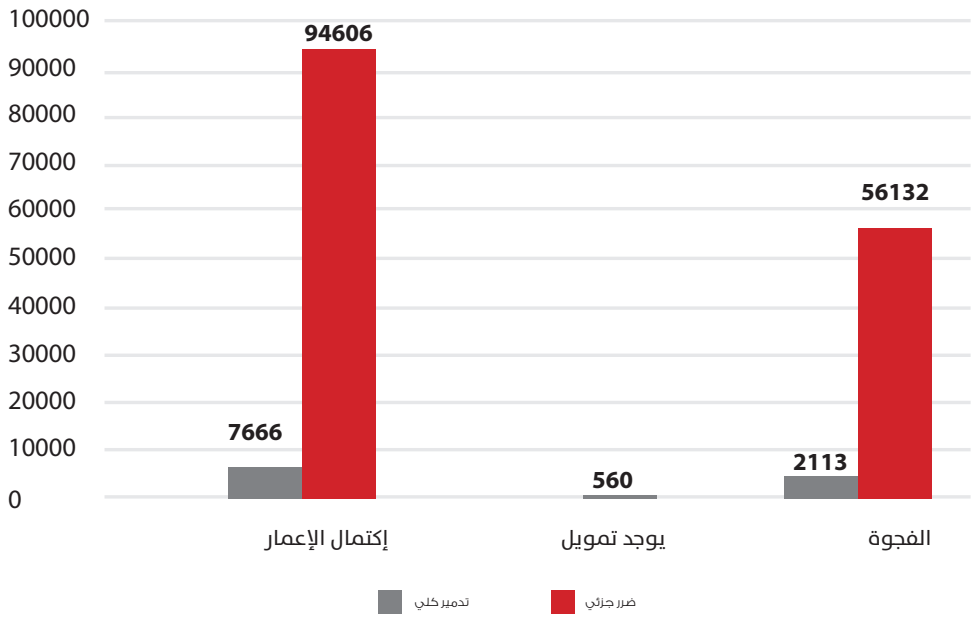

## ثالثاً: التحديات التي تواجه عملية إعمار المساكن المدمرة

تواجه عملية إعمار المساكن المدمرة تحديات حالت دون انجاز عملية الاعمار رغم مرور أكثر من ٤ أعوام على تدمير تلك المساكن. ويمكن إرجاع أسباب تأخير عملية اعمار تلك المساكن إلى سببين رئيسيين الأول، القيود المفروضة على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة وفشل آلية الاعمار (GRM) في تلبية احتياجات إعادة الإعمار؛ والثاني، تخلف المانحين عن الوفاء بالتزاماتهم المالية الخاصة بإعادة الاعمار.

» **فشل آلية الاعمار (GRM) في تلبية احتياجات إعمار المساكن المدمرة**

بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٦ أعلن مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط روبرت سيري آلية الأُمم المتحدة لإعادة اعمار غزة (GRM)، وأوضح سيري أن هذه الآلية نتجت عن اتفاق بين الأمم المتحدة واسرائيل والسلطة الفلسطينية، وهي تقدم الضمانات الأمنية من خلال آلية للرقابة على المواد، للتأكد من استخدامها بالكامل لأغراض مدنية. وبتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٤، أي بعد نحو شهر من الاعلان عن آلية الأُمم المتحدة لإعادة اعمار غزة، بدأ التنفيذ الفعلي لها.

وقد انتقد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بشدة آلية الامم المتحدة لإعادة اعمار غزة فور الاعلان عنها، واعتبر المركز أن الآلية تعتبر مأسسة للحصار وغطاءً دولياً له، كما اعتبرها بمثابة إعطاء شرعية دولية للعقوبات الجماعية ولجرائم الحرب الممارسة بحق سكان مدنيين. وأضاف أن الآلية سوف تفاقم معاناة السكان المدنيين وخاصة أصحاب البيوت المدمرة، ولن تساهم في إعادة الإعمار، المركز الفلسطيني لحقوق الانسان[٤].

٤. للمزيد أنظر ورقة الموقف الصادرة عن المركز: غزة بين دمار وحصار.. فشل آلية الأمم المتحدة لإعمار غزة، والحل الوحيد رفع الحصار، ٢٠١٥/٣/١١: http://pchrgaza.org/ar/?p=7574

ووفقاً لمتابعات المركز، فقد اشتكى مئات المواطنين من أصحاب المنازل المدمرة من عدم كفاية كمية الأسمنت المخصصة لهم وفق آلية الأُمم المتحدة لإعمار غزة، وأكد هؤلاء أن هذه الكمية لا تفي باحتياجاتهم الحقيقية، ولا تكفي لإعادة بناء أو ترميم منازلهم المدمرة، وقد نجم عن ذلك توقف إعمار آلاف الوحدات السكنية قبل اتمامها وتجهيزها للسكن. كذلك ما يزال الآلاف من أصحاب الوحدات السكنية المدمرة بانتظار الموافقة على الحصول على كميات أُخرى لإتمام عملية بناء منازلهم.

ويتسلم أصحاب المنازل المدمرة كمية مواد البناء المحددة لهم وفقاً لآلية الأُمم المتحدة من نقاط التوزيع المحددة في القطاع، وذلك بعد إشعارهم بذلك من قبل وزارة الأشغال العامة والإسكان بغزة، من خلال كشوفات دورية صادرة عنها، وتطالبهم فيها بالتوجه إلى الموردين لاستلام الكمية المحددة لهم وفق برنامج حصر الأضرار الذي نفذته UNDP وUNRWA، ويقوم المواطن المتضرر بدفع القيمة المالية لهذه المواد عند استلامها.

ووفقاً للمعلومات التي حصل عليها باحث المركز من اتحاد المقاولين الفلسطينيين والمجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص واتحاد الصناعات الانشائية وشركات إنشائية متخصصة، فإن قطاع غزة، يحتاج إلى ٦ مليون طن أسمنت لتلبية الاحتياجات الطبيعية خلال السنوات الأربعة التي أعقبت العدوان الحربي، ويحتاج إلى كميات إضافية كبيرة من الإسمنت لتلبية احتياجات إعادة إعمار المساكن التي استهدفت خلال حرب عام ٢٠١٤. وفي المقابل، تشير تلك المعلومات إلى أن كميات مواد البناء التي تم توريدها إلى قطاع غزة منذ توقف العدوان الحربي كانت محدودة، ولا تلبي الحد الأدنى من الاحتياجات الحقيقية، حيث تم توريد ٢ مليون طن أسمنت، ولا تشكل هذه الكمية سوى ٣٠٪ من احتياج قطاع غزة من الأسمنت خلال نفس الفترة[٥].

٥- بيان المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص في قطاع غزة، ٢٠١٨/٢/١٩. للاطلاع على البيان، أُنظر:
https://www.facebook.com/Pscc.Palestine/posts/1895721744051065?__tn__=K-R

ووفقاً لمتابعات المركز، فقد بلغ عدد المتقدمين لشراء مواد البناء من أصحاب المنازل المدمرة كلياً ١١,٤٤٣ منتفعاً، وقد استلم ٥,٣٩٨ (٤٧,٢٪) منتفعاً منهم كامل احتياجاتهم من مواد البناء، بينما استلم ٢,٥٣٣ (٢٢,١٪) منتفعاً جزءاً محدوداً من كميات مواد البناء التي تم تخصيصها لهم بناء على تقييم أضرار مساكنهم، فيما لم يحصل ٣,٥١٥ (٣٠,٧٪) منتفعاً على أية كميات من مواد البناء (طلباتهم قيد التنفيذ، مؤجل، وقيد المراجعة)[٦]. وقد بلغ عدد المتقدمين لشراء مواد البناء من أصحاب المنازل المدمرة جزئياً ١٣٠,٦٩٣ منتفعاً، وقد استلم ٨٨,٧٤٩ (٦٧,٩٪) منتفعاً منهم كامل احتياجاتهم من مواد البناء، بينما استلم ٢٤,١٥١ (١٨,٥٪) منتفعاً جزءاً محدوداً من كميات مواد البناء التي تم تخصيصها لهم بناء على تقييم أضرار مساكنهم، فيما لم يحصل ١٧,٧٩٣ (١٣,٦٪) منتفعاً على أية كميات من مواد البناء (طلباتهم قيد التنفيذ، مؤجل، وقيد المراجعة)[٧].

**جدول (٣) يبين طلبات أصحاب المنازل المدمرة للحصول على مواد البناء**

| البيان | الإجمالي | استلام كامل الكمية | استلام جزء محدود من الكمية | لم يستلم أية جزء من الكمية |
|---|---|---|---|---|
| طلبات المنازل المدمرة كلياً | ١١,٤٤٣ | ٥,٣٩٨ | ٢,٥٣٣ | ٣,٥١٥ |
| النسبة المئوية | ١٠٠٪ | ٤٧,٢٪ | ٢٢,١٪ | ٣٠,٧٪ |
| طلبات المنازل المدمرة جزئياً | ١٣٠,٦٩٣ | ٨٨,٧٤٩ | ٢٤,١٥١ | ١٧,٧٩٣ |
| النسبة المئوية | ١٠٠٪ | ٦٧,٩٪ | ١٨,٥٪ | ١٣,٦٪ |

٦ – للمزيد من التفاصيل حول احتياجات تيار بناء المنازل، أنظر موقع آلية إعادة إعمار غزة على الرابط الالكتروني:
https://grm.report/#/Reporting/Residential
٧ – للمزيد من التفاصيل حول احتياجات تيار بناء المنازل، أنظر موقع آلية إعادة إعمار غزة على الرابط الالكتروني:
https://grm.report/#/Reporting/Shelters

شكل (٣) يوضح طلبات أصحاب المنازل المدمرة للحصول على مواد البناء

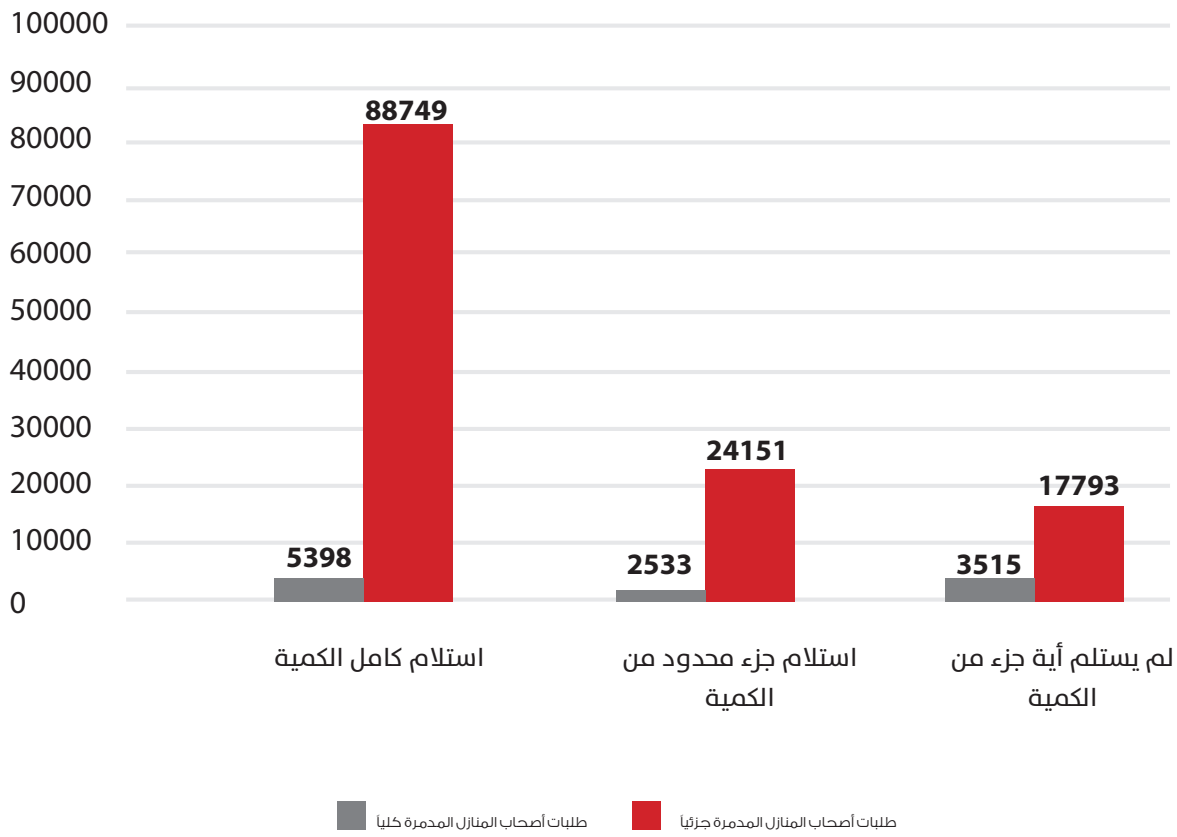

وقد أفاد المهندس ناجي سرحان، وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان في غزة[٨]، لباحث المركز أن العمل بآلية الأُمم المتحدة لإعادة اعمار غزة قد أعاق عملية إعمار قطاع غزة، وتسبب في تأخير اعمار آلاف الوحدات السكنية، عدا عن تأخر تنفيذ المشاريع الاقتصادية والتطويرية والتنموية في قطاع غزة. وأكد سرحان أن آلية اعمار غزة (GRM) أثبتت عقمها وعدم صلاحيتها لإعادة اعمار الوحدات السكنية المدمرة، بسبب عدم التزام السلطات الإسرائيلية المحتلة بالجداول الزمنية المحددة لعملية اعمار الوحدات السكنية، وتأخر سلطات الاحتلال عن الاستجابة لآلاف طلبات مواد البناء لأشهر عديدة، وفي حالة الاستجابة فإن مخصصات مواد البناء المعتمدة لآلاف الطلبات كانت محدودة ولا تكفي لإتمام عملية اعمار المنزل المدمر. ووفقاً لسرحان فقد بلغت الاستجابة للطلبات المسجلة للحصول على مواد البناء وفق هذه الآلية نحو ٥٠٪ فقط، علماً بأن عدد الطلبات المقدمة لسلطات الاحتلال من خلال هذه الآلية بلغت أكثر من ١٦٩,٠٠٠ طلب، منها ١٣٠,٦٩٣ طلباً لمستفيدي الأضرار الجزئية «فئة الايواء»، و١١,٤٤٣ طلباً لمستفيدي فئة التدمير الكلي خلال عدوان ٢٠١٤، و١٧,٩٦٣ طلباً لمستفيدي فئة المنازل الجديدة، كما بلغ عدد المشاريع السكنية المسجلة في النظام ١,٣٠٨ طلبات، وذلك بتمويل محلي وأجنبي.

وفي ظل المعطيات السابقة، وفي ضوء ما أفاد به أصحاب المنازل المدمرة لباحث المركز، فإن آلية إعادة الإعمار GRM المعتمدة حالياً، أعاقت الشروع في إعادة إعمار آلاف الوحدات السكنية المدمرة، أو في عدم اكتمال إعمارها. وعليه، فقد بات من الضروري إلغاء هذه الآلية المجحفة بحق سكان قطاع غزة، وفي المقابل يجب السماح بإدخال مواد البناء لكافة سكان قطاع غزة، بمن فيهم أصحاب الوحدات السكنية المدمرة، والمصانع الإنشائية والمقاولين والموردين وعموم المواطنين كافة دون قيود أو شروط.

٨. – مقابلة أجراها باحث المركز بتاريخ 31/10/2018.

**» تخلف الدول المانحة عن الوفاء بتعهداتها المالية الخاصة بإعمار المساكن المدمرة**

تسبب تخلف الدول المانحة عن الوفاء بالتزاماتها المالية المخصصة لإعمار قطاع غزة في تأخير بناء آلاف الوحدات السكنية التي دمرت خلال العدوان الحربي عام ٢٠١٤. وفي المقابل سمح وصول جزء محدود من تعهدات الدول المانحة المالية في إنجاز أو البدء الجزئي في اعمار آلاف الوحدات السكنية الأُخرى، غير أن قطاع الإسكان ما زال بحاجة لمزيد من الأموال لإعمار ما تبقى من الوحدات السكنية المدمرة[٩].

ووفقاً لمعلومات المكتب الوطني لإعادة إعمار غزة، فقد أعاق تباطؤ الدول المانحة في الايفاء بالتزاماتها المالية المخصصة لإعادة الاعمار عمل وزارة الأشغال العامة والإسكان في غزة والجهات المشتركة معها في إعادة إعمار آلاف الوحدات السكنية التي دمرت خلال العدوان الحربي عام ٢٠١٤، كما أعاق تنفيذ آلاف المشروعات في القطاع الاقتصادي بمجالاته المختلفة: الصناعية، التجارية، الزراعية والخدماتية. ووفقاً لنفس المعلومات فإن تكلفة إعادة إعمار ١١,٠٠٠ وحدة سكنية دمرت خلال العدوان الحربي تدميراً كلياً تبلغ ٤٩٥ مليون دولار، توفر منها ٣٦١,١ مليون دولار، وما زال هناك عجز بقيمة ١٣٣,٩ مليون دولار. كما تبلغ تكلفة إعادة إعمار ١٦٠,٠٠٠ وحدة سكنية متضررة جزئياً (غير قابل للسكن، بليغ، طفيف) ٣٣٨ مليون دولار، توفر منها ٢٠٥,٥٧ مليون دولار، ويوجد عجز بقيمة ١٣٢,٤٣ مليون دولار.

٩ – بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٢، انعقد في العاصمة المصرية القاهرة مؤتمر إعادة إعمار قطاع غزة، برعاية مصرية نرويجية، ورئاسة الأمم المتحدة والاتحاد الاوروبي وجامعة الدول العربية. وشارك في المؤتمر أكثر من ٥٠ دولة و٢٠ منظمة إقليمية ودولية، وذلك بهدف تعزيز قدرة الحكومة الفلسطينية في تحمل مسؤوليتها بشأن إعادة إعمار قطاع غزة، إضافة إلى توفير الدعم المالي الخاص بإعادة إعمار القطاع. وقد تعهدت الدول المانحة خلال المؤتمر بتقديم ٥,٤ مليار دولار، خُصص نصفها لجهود إعادة إعمار القطاع.

جدول (٤) يقارن تكلفة اعمار المنازل المدمرة كلياً بالأموال المتوفرة لذلك (مليون دولار)

| البيان | الوارد | العجز | التكلفة الاجمالية |
|---|---|---|---|
| الوحدات السكنية المدمرة كلياً | ٣٦١,١ | ١٣٣,٩ | ٤٩٥ |
| النسبة المئوية | ٪٧٢,٩ | ٪٢٧,١ | ٪١٠٠ |
| الوحدات السكنية المدمرة جزئياً | ٢٠٥,٥٧ | ١٣٢,٤٣ | ٣٣٨ |
| النسبة المئوية | ٪٦٠,٨ | ٪٣٩,٢ | ٪١٠٠ |

شكل (٤) يقارن تكلفة اعمار المنازل المدمرة كلياً بالأموال المتوفرة لذلك (مليون دولار)

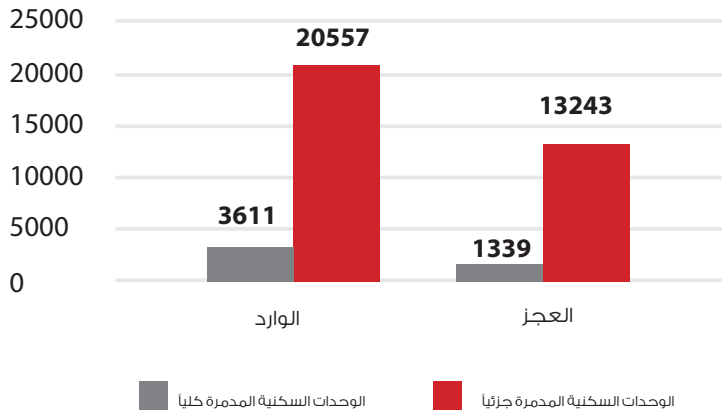

ويتضح مما سبق أن تخلف الدول المانحة عن الوفاء بالتزاماتها المالية قد تسبب في عدم الشروع في اعمار أو عدم إكمال إعمار ٣,٦٩٤ وحدة سكنية مدمرة كلياً، ما زال سكانها يعيشون في مساكن مؤقتة، رغم مرور أكثر من ٤ أعوام على العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة. كما تسبب العجز المالي في عدم الشروع أو عدم إكمال إعمار ٦٥,٤٩٣ وحدة سكنية مدمرة جزئياً، ما زال سكانها يعانون بسبب عدم ملاءمتها للعيش بشكل لائق.

### حي الندى: مساكن مدمرة وعائلات مشردة

ما زال المئات من سكان حي الندى، الواقع في مدينة بيت حانون، شمال قطاع غزة، يعيشون أوضاعاً مأساوية بسبب عدم إعمار مساكنهم التي تعرضت للتدمير خلال العدوان الحربي على قطاع غزة عام ٢٠١٤. وقد بدأت معاناة هؤلاء السكان مع بداية العدوان، حيث استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلية مساكنهم بشكل مباشر. وتحت كثافة النيران هجر سكان الحي مساكنهم، وتوجهوا للإقامة في مخيمات الايواء في مدارس وكالة الغوث أو لدى أقاربهم في مناطق آمنة.

وقد أفاد **المواطن أسامة محمد عبد الرازق درايبه، ٥٣ عاماً، عضو «لجنة حي الندى»**، التي تتابع إعمار الحي مع الجهات المختصة، أن قصف الحي، المكون من ٢٥ برجاً سكنياً، ويحتوي كل برج على ١٨ – ٢٠ وحدة سكنية، بشكل مكثف أدى إلى تدمير ٤ أبراج سكنية بالكامل، حيث أصبحت هياكل متهالكة، آيلة للسقوط في أية لحظة، وتحتوي هذه الأبراج على ٧٨ وحدة سكنية تعرضت للتدمير الكلي ولم تُعد صالحة للسكن. كما تضررت ٤ أبراج بشكل كبير، وتحتوي هذه الأبراج على ٨٠ وحدة سكنية. وأضاف أنه حتى اللحظة لم يُشرع بعد في إعادة اعمار المساكن المدمرة بسبب تأخير التمويل اللازم لإعمار المساكن المدمرة في حي الندى، رغم مرور أكثر من ٤ أعوام على تدميرها. وترتب على ذلك استمرار معاناة عشرات العائلات من سكان الوحدات السكنية المدمرة، حيث ما زالت هذه

العائلات تعيش في مساكن مؤقتة ومستأجرة، وقد ازدادت معاناة تلك العائلات منذ ٥ شهور، بسبب توقف وكالة الغوث عن تسديد بدل الايجار لنحو ٨٠ عائلة يعيشون في مساكن مستأجرة، وأصبحت هذه العائلات مهددة بالطرد من منازلها المستأجرة، وقد تم بالفعل طرد عدد من العائلات بعد عجزها عن تسديد بدل الايجار لملاك الوحدات السكنية المستأجرة، وتعيش هذه العائلات حالياً حالة من عدم الاستقرار بسبب عدم إعادة بناء منازلهم وتمكينهم من العودة إليها.

وقد أفاد **المواطن مصطفى إسماعيل مصطفى الأخرس، ٥٣ عاماً، متزوج، وأب لـ ٧ أبناء، وهو أحد سكان حي الندى النازحين عن مساكنهم**، لباحث المركز بما يلي:

«بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٧، تعرضت شقتي التي تبلغ مساحتها ١٠٤ متر٢، للتدمير خلال قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي لأبراج الندى أثناء العدوان الحربي على قطاع غزة عام ٢٠١٤. ورغم مرور أكثر من ٤ سنوات على تدمير شقتي السكنية، لم يعد حتى الآن بنائها، بسبب عدم توفر تمويل لذلك بحسب وزارة الإسكان، وما زلت أعيش حالياً في شقة مستأجرة مساحتها ١٠٠ متر٢ في مدينة غزة. وقد استأجرت هذه الشقة بعد توقف العدوان الحربي على قطاع غزة، وقد تعهدت وكالة الغوث بتسديد بدل الايجار، وذلك حتى يتم إعادة إعمار شقتي وتمكيني من العودة إليها. وقد قامت الوكالة بتسديد بدل الايجار لي، حيث كانت تصرف مبلغ ٦٧٥ دولار كل ثلاثة شهور (أي ٢٢٥ دولار شهرياً)، وقد توقفت الوكالة عن تسديد بدل الايجار منذ ٥ شهور بدعوى مرورها بضائقة مالية. وأعاني حالياً بسبب عدم قدرتي على تسديد بدل الايجار لمالك الشقة المستأجرة، ومعاناتي تزداد بسبب عدم الشروع في إعادة إعمار أبراج الندى، وهو ما يعني أنني لم أتمكن من العودة لمسكني قبل سنوات من الآن حتى ولو تم الشروع في إعادة إعمار الأبراج قريباً».

## رابعاً: معاناة العائلات التي ما زالت تعيش في مساكن مؤقتة

ما زالت ٢,٦٠٠ عائلة، تتكون من ١٤,٦٦٠ فرداً تعاني بسبب عدم اعادة اعمار أو اكتمال إعمار منازلها المدمرة خلال العدوان الحربي الإسرائيلي عام ٢٠١٤، وذلك وفقاً للمعلومات الصادرة عن وزارة الأشغال العامة والإسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي «UNDP»، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «UNRWA»[١٠]. وتعيش هذه العائلات ظروفاً معيشية قاسية، وبدون مأوى ملائم للعام الرابع على التوالي، حيث تعاني هذه العائلات من عدم قدرتها على تسديد ايجار الوحدات السكنية المؤقتة، ومن تردي أوضاعها المعيشية في ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة التي يحياها سكان قطاع غزة. كذلك، تعاني تلك العائلات من عدم قدرتها على التأقلم في الوحدات السكنية المؤقتة، وعدم ملائمة تلك المساكن لوصول السكان إلى الخدمات الأساسية، وخاصة أماكن التعليم أو العلاج بشكل يسير. كما تعاني مئات العائلات من التشتت في وحدات سكنية مؤقتة ومتباعدة بعد أن كانت تجمعها بنايات سكنية متجاورة.

### » توقف وكالة الغوث عن تقديم المساعدات المالية الخاصة بالمأوى وعجز السكان عن تسديد ايجار الوحدات السكنية المستأجرة

تعاني مئات العائلات من عدم قدرتها على تسديد بدل ايجار الوحدات السكنية المستأجرة، في ظل توقف دفعات الجهات المختصة الخاصة بتغطية ايجار المأوى لأصحاب المنازل المدمرة خلال العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠١٤، وتزامن ذلك مع تدهور الأوضاع الاقتصادية لتلك العائلات.

١٠- See: Shelter Cluster Fact sheet, october - 2018, 15/11/2018.
https://www.sheltercluster.org/palestine/documents/shelter-cluster-fact-sheet-october-2018

ووفقاً لمتابعات المركز فقد توقفت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين عن تسديد بدل الايجار (مساعدات نقدية للمأوى) لـ ١,٦٠٠ عائلة منذ شهر يوليو الماضي[١١]. وتسكن هذه العائلات شقق مستأجرة بسبب عدم اعمار منازلها التي دمرت خلال العدوان الحربي على قطاع غزة عام ٢٠١٤، رغم مرور أكثر من ٤ أعوام على توقف العدوان. وقد تم الاتفاق في أعقاب توقف العدوان مع العائلات التي فقدت مساكنها على أن تقوم وكالة الغوث بتسديد بدل الايجار لهم، وذلك حتى يتم إعادة بناء وحداتهم السكنية المدمرة، وتمكينهم من العودة إليها.

وقد **أكد المهندس معين مقاط، نائب برنامج البنى التحتية وتطوير المخيمات في وكالة الغوث «الأونروا»**[١٢]، لباحث المركز أن وكالة الغوث توقفت بالفعل منذ شهر يوليو الماضي عن تسديد الدفعات النقدية الخاصة ببدل الايجار التي تسددها لأصحاب الوحدات السكنية المدمرة، والتي لم يتم إعادة اعمارها حتى اللحظة بسبب الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها. وأضاف مقاط أن وكالة الغوث تعهدت بتسديد بدل الايجار لنحو ١٣,٣٠٠ عائلة في أعقاب انتهاء العدوان الحربي عام ٢٠١٤، وظل هذا العدد يتناقص حتى وصل إلى نحو ١,٦٠٠ عائلة بداية العام الجاري، وقد قامت وكالة الغوث بتسديد الدفعات النقدية الخاصة ببدل الايجار على مدار الأعوام الأربعة الماضية لتلك العائلات، حيث يتم صرف ٤ دفعات مالية سنوياً، تغطي كل دفعة ايجار ٣ شهور. ووفقاً لمقاط فقد سددت الوكالة بدل الايجار لتلك العائلات حتى شهر يونيو الماضي (الربع الثاني من عام ٢٠١٨)، فيما تعجز حتى الآن عن تسديد بدل الايجار عن (الربع الثالث)، بسبب نقص التمويل المخصص لذلك. وأشار مقاط إلى أن الوكالة تقدر معاناة العائلات التي ما زالت تقطن في مساكن مستأجرة، وتعمل جاهدة من أجل الحصول على تمويل وتسديد بدل الايجار عن الربعين الثالث والرابع لهذا العام.

١١ – نفس المصدر السابق.
١٢ – مقابلة أجراها باحث المركز بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٢

وقد أفاد **المواطن رامي عادل خراوات، ٣١ عاماً، موظف في السلطة الفلسطينية، من سكان عزبة بيت حانون، شمال قطاع غزة، لباحث المركز بما يلي:**

« بتاريخ ٢٢/٧/٢٠١٤، وأثناء العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة تعرض منزلي المقام على مساحة ١٥٠ متر٢ للقصف من طائرات الاحتلال، وقد أدى القصف إلى تدمير المنزل كلياً، كما أدى إلى مقتل زوجتي الحامل سهى، ٢٦ عاماً، وابنتي منى البالغة من العمر عامين. وفي أعقاب توقف العدوان أقمت في خيمة قرب ركام منزلي المدمر، وبعد اعتماد لجنة تقييم الأضرار المكونة من وزارة الإسكان ووكالة الغوث تدمير منزلي، انتقلت للعيش في شقة مستأجرة، وتكفلت وكالة الغوث بتسديد قيمة الايجار. وبالفعل قامت وكالة الغوث بتسديد بدل الايجار حتى شهر يونيو الماضي، حيث كنت أتلقى من الوكالة ٦٠٠ دولار كل ثلاثة شهور، ومنذ شهر يوليو، أي منذ نحو ٥ شهور، توقف الوكالة عن تسديد بدل الايجار لي بدعوى أنها تعاني من أزمة مالية. ومع توقف الوكالة عن تسديد بدل الايجار واجهت ظروفاً صعبة جداً، حيث عجزت على مدار الشهور الماضية عن تسديد بدل الايجار لمالك الشقة المستأجرة، وقد اضطررت للاقتراض خلال الشهور الماضية لتسديد جزء من المبلغ المتراكم، نظراً لأنني أتقاضى راتب منخفض لا يتجاوز ٧٠٠ شيكل شهرياً، ولا يكفي هذا المبلغ لتلبية الاحتياجات الأساسية لأسرتي. وبسبب صعوبة الأوضاع الاقتصادية، وعدم قدرتي على الاقتراض مرة أخرى، توقفت عن تسديد بدل الايجار لمالك الشقة المستأجرة، وعلى أثر ذلك طالبني مالك الشقة بمغادرتها. إنني أعاني حالياً أوضاعاً قاسية وأعيش حالة قلق، وأخشى من تشرد أسرتي بعد طردي من المسكن المستأجر، حيث لا يوجد أمامي حلول سوى العودة للعيش في خيمة مكان منزله المدمر».

**وأفاد المواطن إبراهيم محفوظ محمد الفرا، ٥٢ عاماً، متزوج وأب لـ ٦ أبناء، من سكان مدينة خانيونس، لباحث المركز بما يلي:**

«بتاريخ ٢٣/٨/٢٠١٤، وخلال فترة العدوان الإسرائيلي على القطاع تعرض منزلي المكون من ٣ طبقات (كل طابق عبارة عن شقة سكنية)، والمقام على مساحة ٢٠٠ متر٢، ويأوي ٤ أُسر (أنا وشقيقي واثنين من أبنائي المتزوجين) للتدمير الكلي. وعلى أثر عملية التدمير، توزعت الأُسر التي كانت تقطن المنزل عند الأقارب، وبعد انتهاء العدوان الحربي، استأجرت كل أُسرة شقة سكنية منفصلة للعيش فيها، وتكفلت الـ UNDP بدفع الايجار. وقد استأجرت أنا وأحد أبنائي المتزوجين شقة سكنية في أحد الأبراج، مقابل ٢٠٠ دولار كإيجار شهري، وقد كانت الـ UNDP تسدد مبلغ ايجار شقتي كل ٦ شهور، واستمر هذا الوضع حتى بداية ٢٠١٧، حيث توقفت عن تسديد بدل الايجار بدعوى أنها تعاني من أزمة مالية، ومنذ ذلك الوقت وأنا وعائلتي نعيش أوضاعاً قاسية جداً. وفي ظل عدم كفاية راتبي البالغ ١٥٠٠ شيكل شهرياً لاحتياجات أسرتي الأساسية، بدأت بالاقتراض لتسديد بدل الايجار لمالك الشقة المستأجرة، غير أنني لم أتمكن من تسديد المبلغ المتراكم لعدة شهور. وقد حاول مالك الشقة المستأجرة الضغط علينا من أجل ترك الشقة، وتم قطع امدادات الماء والكهرباء عن الشقة، وكنا نمضي أيام من دون ماء ولا كهرباء، وقد استمر هذا الوضع ١٠ شهور بعد توقف الـ UNDP عن تسديد بدل الايجار. وفي شهر أكتوبر ٢٠١٧، وفي ظل عجزي عن تسديد الايجار غادرت الشقة المستأجرة، وتوجهت للعيش في غرفة غير مكتملة البناء في منزل ابني المتزوج. وتعيش الآن أُسرتي المكونة من زوجتي المريضة، و٥ أفراد من بينهم شاب عاطل عن العمل وطالبتان في الجامعة، أوضاعاً قاسية جداً في غرفة ضيقة، وما زلت غير قادر على تسديد الديون المتراكمة لمالك الشقة التي كنت أستأجرها، وغير قادر كذلك على توفير متطلبات تعليم أبنائي وعلاج زوجتي المريضة».

### » تردي الأوضاع المعيشية للعائلات التي فقدت مساكنها

تعاني مئات العائلات التي فقدت مساكنها خلال العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠١٤، من تردي أوضاعها المعيشية، وتزامن ذلك مع الظروف الاقتصادية المتدهورة التي يحياها سكان قطاع غزة. وقد تفاقمت أوضاع هذه العائلات خلال العام الماضي إلى حد غير مسبوق، حيث عجزت عشرات العائلات عن توفير ليس فقط بدل ايجار الوحدات السكنية المؤقتة، وإنما عجزت عن توفير الاحتياجات الأساسية كالطعام والملابس ومصروفات التعليم والصحة.

وأفاد **المواطن عبد الحفيظ عثمان عبد الحفيظ أبو سالم، ٤٦ عاماً، متزوج وأب ٦ أفراد من سكان حي الندى النازحين عن منازلهم، ويسكن حالياً في حي تل الزعتر**، لباحث المركز بما يلي:

« خلال العدوان الحربي على قطاع غزة عام ٢٠١٤، تعرضت شقتي السكنية للتدمير الكلي، وبعد توقف العدوان انتقلنا (أنا وعائلتي) للسكن في شقة مستأجرة في تل الزعتر، وكانت وكالة الغوث تصرف لنا بدل ايجار للشقة المستأجرة ٢٠٠ دولار شهرياً، وقد توقفت الوكالة عن صرف بدل الايجار منذ شهور يوليو الماضي، أي منذ ٥ شهور. وعلى أثر ذلك تفاقمت معاناتي بشكل كبير جداً، حيث أصبحت غير قادر على تسديد بدل ايجار الشقة المستأجرة، نظراً لأنني موظف في السلطة الفلسطينية، وأتقاضى راتباً شهرياً لا يزيد عن ٤٣٠ شيكل فقط، وهذا المبلغ لا يسد أدنى احتياجات أُسرتي الأساسية. إنني حالياً أعيش أصعب الأوقات، فأنا غير قادر على الانفاق على تعليم أبنائي الملتحقين في الجامعات والمدارس، وأخشى من توقفهم عن الدراسة في ظل الأزمة المالية الراهنة التي أحياها، كذلك تعاني زوجتي من مرض مزمن وتحتاج للعلاج بشكل دائم، وأنا غير قادر على توفير علاجها بشكل دائم. ومنذ أيام أمهلني مالك الشقة التي أستأجرها حتى نهاية الشهر الحالي لمغادرتها في حال عدم تسديد بدل الايجار، ويعني ذلك أننا مهددون

بالتشرد ولن نجد مأوى بعد أيام، فأنا غير قادر على تدبير أي مبلغ مالي لتسديد بدل الايجار، والأمر يتجاوز ذلك بكثير فأنا غير قادر على توفير أدنى الاحتياجات الأساسية لأُسرتي كالطعام والملابس وتوفير مصروفات التعليم لأبنائي والعلاج لزوجتي».

وأفادت **المواطنة سلوى عبد المنعم عبد الرحيم نوفل، ٢١ عاماً، من سكان حي الندا النازحين عن منازلهم، وتسكن حالياً في حي تل الزعتر**، لباحث المركز بما يلي:

«خلال العدوان الحربي على قطاع غزة عام ٢٠١٤، تعرضت شقتنا السكنية التي تبلغ مساحتها ١٠٠ متر٢ للتدمير الكلي، وعلى أثر ذلك انتقلت أُسرتنا (أنا وأمي وأخواتي) للعيش في شقة مستأجرة في تل الزعتر، وكانت وكالة الغوث تساعدنا في تسديد بدل الايجار لمالك الشقة المستأجرة، وتوقفت الوكالة عن مساعدتنا منذ ٥ شهور. وتعتاش أُسرتنا من معاش والدي المتوفى منذ عام ٢٠٠٢، ومن هذا المبلغ المحدود ننفق على أنفسنا، فوالدتي لا تعمل، وأنا طالبة بكلية طب الأسنان، وشقيقتي سلمى طالبة جامعية، وشقيقتي سامية طالبة بالثانوية العامة. وقبل تدمير منزلنا كنا نكتفي بمعاش والدي، رغم عدم توفر مصدر دخل آخر للعائلة، لكن تدمير منزلنا وعدم تمكننا من نقل الأثاث من شقتنا المدمرة ضاعف مصاريف العائلة، وأصبحنا غير قادرين على تغطية احتياجاتنا الأساسية، وقد أدى توقف وكالة الغوث عن مساعدتنا في تسديد بدل الايجار للشقة المستأجرة إلى مضاعفة مأساتنا، وأصبحنا أنا وأخواتي مهددات بالتوقف عن الدراسة، وعدم إكمال تعليمنا إذا استمر الوضع على ما هو عليه الآن».

### » عدم ملائمة الوحدات السكنية المؤقتة وتشتت العائلات التي فقدت مساكنها

تعاني مئات العائلات التي ما زالت تقطن في وحدات سكنية مؤقتة بسبب عدم إعادة اعمار منازلها المدمرة خلال العدوان الحربي عام ٢٠١٤، من عدم قدرتها على التأقلم في الوحدات السكنية المؤقتة، التي لا تتناسب مع احتياجاتها، وعدم ملائمة الوحدات السكنية المؤقتة لوصول أفراد تلك العائلات إلى أماكن تعليمهم أو علاجهم بشكل يسير.

فقد **أفاد المواطن نشأت رائد رفيق حمد، ٣٦ عاماً، متزوج وأب لـ ٥ أفراد، من سكان حي الأمل في بيت حانون شمال قطاع غزة،** لباحث المركز بما يلي:

«تعرضت خلال العدوان الحربي على قطاع غزة عام ٢٠١٤ شقتي السكنية الواقعة في منزل العائلة، ومساحتها ٧٥ متر٢، ومكونة من غرفتين ومطبخ وحمام وصالون صغير للقصف المدفعي الإسرائيلي، وأدى ذلك إلى تدميرها تدميراً كلياً. وبعد توقف العدوان الحربي طلبت مني وكالة الغوث السكن في مسكن متنقل «كرفان» لحين إعادة بناء شقتي المدمرة، لكني رفضت وطلبت السكن في شقة مستأجرة، وقبلت الوكالة بذلك، وسكنت في شقة مستأجرة مقابل نحو ٢٠٠ دولار شهرياً كانت تسددها وكالة الغوث على دفعات مجمعة كل ٣ شهور. وبعد توقف الوكالة عن تسديد بدل الايجار، ونظراً لعدم وجود مصدر دخل لي تراكمت الديون، واضطررت لمغادرة الشقة المستأجرة، واتجهت للإقامة أنا وعائلتي المكونة من ٥ أفراد في صالون بشقة والدي الضيقة. وأعيش الآن حالة مأساوية في مكان «صالون معيشة» غير مناسب بتاتاً لإقامة عائلة، تتكون من رجل وزوجته وأطفاله، فشقة والدي صغيرة وتأوي والدي ووالدتي وإخواني وأخواتي، وهي بالكاد تتسع لهم، وقد تسبب انضمامي للعيش معهم في التضييق عليهم، ورغم ذلك ما زلت مستمر في الإقامة معهم لعدم قدرتي على استئجار شقة والانتقال للعيش فيها، وعدم إعادة بناء شقتي التي دمرت قبل ٤ أعوام».

كما تعاني مئات الأُسر التي كانت تجمعها بنايات سكنية متجاورة، وشردت من هذه البنايات بعد تعرضها للتدمير خلال العدوان الحربي عام ٢٠١٤، من استمرار تشتتها في وحدات سكنية مؤقتة ومتباعدة بسبب تأخير إعادة إعمار بنياتها السكنية رغم مرور ٤ أعوام على تدميرها.

فقد أفاد **المواطن فيصل محمد عيسى الشاعر، ٣٢ عاماً، متزوج، وتتكون أُسرته من ٥ أفراد، ويسكن في مخيم رفح**، لباحث المركز بما يلي:

**«بتاريخ ٢/٨/٢٠١٤ تعرض منزلنا، المقام على مساحة ١٤٠ م٢، للقصف من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وقد أدى القصف إلى تدمير المنزل بشكل كلي، كما أدى إلى مقتل والدي محمد عيسى إسماعيل الشاعر، وإصابة ٤ من أشقائي. وكان منزلنا المدمر يأوي ٣ أُسر، هي أسرتي المكونة من ٥ أفراد، وأُسرة شقيقي فؤاد المكونة من ٥ أفراد، بالإضافة إلى ٤ أشقاء غير متزوجين. وفي أعقاب انتهاء العدوان انتقلت الأُسر التي فقدت مأواها للعيش في ٣ شقق سكنية مستأجرة، وذلك مقابل ٦٠٠ دولار تُسددها وكالة الغوث كل ٣ شهور، وقد توقفت الوكالة عن تسديد بدل الايجار لنا منذ ٥ شهور، حيث استلمت العائلة آخر دفعة في شهر يونيو الماضي، وما زلنا نعيش في الشقق المستأجرة، ونسدد بدل الايجار لملاكها عن طريق الاقتراض، نظراً لصعوبة الأوضاع المادية. إن عائلتنا التي تعودت على مدى الأعوام الماضية العيش في شقق متجاورة تعاني منذ ٤ أعوام من تشتتها في شقق مستأجرة موزعة على ثلاثة أحياء في مدينة رفح. كنت أتمنى أن يتم بناء منزلنا المدمر بسرعة حتى أتمكن من لم شمل مرة أخرى، وأتمكن من متابعة ورعاية أشقائي غير المتزوجين، فهم بحاجة ماسة للرعاية الخاصة، وأوضاعهم المادية صعبة، فهم جميعاً عاطلون عن العمل، ويحتاجون لرعايتي ومساعدتي، ونظراً لأن راتبي الشهري لا يتجاوز ١٣٠٠ شيكل شهرياً، يكون من الصعب مساعدتهم وهم يعيشون بعيداً عني، وبالكاد يكفي راتبي لسد احتياجات أُسرتي الأساسية. أحد أشقائي توقف عن الدراسة في الجامعة بسبب عدم قدرتنا على تغطية مصروفات الجامعة، علماً بأن أشقائي يتامى وترعاهم أختي، التي تبلغ من العمر ٢٦ عاماً، والتي تسكن معهم في نفس الشقة المستأجرة. وبالطبع أنا أتابع شؤونهم باستمرار، لكن لو تم إعادة اعمار منزلنا المدمر سيكون أشقائي بجانبي، وأستطيع متابعتهم بشكل أفضل».**

## خامساً: معاناة سكان الوحدات السكنية المدمرة في ضوء القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان

إن استمرار معاناة سكان الوحدات السكنية المدمرة خلال العدوان الحربي عام ٢٠١٤، وحرمانهم من العودة إلى مساكنهم للعام الرابع على التوالي، يعتبر انتهاكاً صارخاً لحقهم في التمتع بالمأوى الملائم، ويطال ذلك ليس فقط من فقدوا مساكنهم خلال العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة، بل يمتد إلى آلاف العائلات الأخرى التي تحتاج إلى مساكن جديدة في إطار النمو السكاني الطبيعي خلال السنوات الأربعة الماضية.

كما يعد ما تقوم به إسرائيل من تدمير لمنازل المواطنين في قطاع غزة خرقاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني، وتحديداً للمادة (٥٣) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على القوة المُحتلة هدم أملاك المواطنين سكان المنطقة المحتلة.

ويتناقض الحصار المفروض على قطاع غزة، وفرض قيود على دخول مواد البناء، وحرمان السكان من بناء منازلهم، مع المادة (٢٥) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تنص على حق كل فرد في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية.

وتتناقض هذه الممارسات أيضاً مع المادة (١١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تنص على إقرار الدول الأطراف في العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية، وتحث الدول على اتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق.

## التوصيات:

» إلغاء آلية الأُمم المتحدة لإعمار غزة المعمول بها حالياً، وذلك بعد أن أخفقت في تلبية الحد الأدنى من متطلبات إعادة اعمار قطاع غزة، بل على العكس تماماً، ساهمت هذه الآلية في مأسسة الحصار المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من ١٢ عاماً.

» على الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، القيام بخطوات عملية، وفقاً لالتزاماتها القانونية، من أجل إجبار السلطات الإسرائيلية المحتلة على رفع كافة أشكال الحصار الجائر، وفتح كافة المعابر، وذلك لتسريع وتيرة إعادة الإعمار، والتخفيف من معاناة متضرري العدوان الحربي، وبخاصة أصحاب المنازل والمنشآت المدنية المدمرة كلياً.

» على الدول المانحة الوفاء بالتزاماتها المالية التي تعهدت بتقديمها في مؤتمر القاهرة الخاص بإعادة إعمار قطاع غزة بشكل عاجل، حيث يساهم تأخر وصول تلك الأموال إلى المتضررين، في تأخير عملية إعادة الإعمار، ويزيد من معاناة من فقدوا مساكنهم خلال العدوان.

» العمل بشكل سريع على توفير برامج اغاثية عاجلة لمساعدة المواطنين المتضررين الذين ما زالوا بلا مأوى ويقطنون في أماكن غير ملائمة للسكن، وذلك لحين العودة إلى منازلهم عند إعادة اعمارها.

» يجب إزالة كافة الأسباب التي من شأنها أن تثير خشية المانحين، وأهمها استمرار الحصار الإسرائيلي وآلية الأمم المتحدة لإعمار غزة، واستمرار الانقسام الفلسطيني، فضلاً عن التهديدات الاسرائيلية المستمرة بشن عدوان جديد على قطاع غزة.

» السلطة الفلسطينية مطالبة بالعمل الفوري على إعادة اللحمة الوطنية أجل الخروج من الأزمة الراهنة، وتوحيد الجهود من أجل رفع الحصار عن قطاع غزة، وفتح كافة المعابر: التجارية والمخصصة لعبور للأفراد، وبذل أقصى الطاقات والجهود للتغلب على الأضرار الكارثية التي نتجت عن الحصار المفروض على قطاع غزة، لا سيما البطالة والفقر.

www.pchrgaza.org